

Distr.: General
5 September 2001
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١

١٠ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتقارير المتعلقة بمستوى الاحتياطي التشغيلي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ومستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2001/28). وكان معروضا على اللجنة أيضا، كوثيقة معلومات أساسية، البيانات المالية المؤقتة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في هذه البنود، مع المدير التنفيذي للمكتب وزملائه، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات المنقحة للإيرادات والنفقات عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والتوقعات المناظرة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد تأثرت بشدة بالتغيرات التي شهدتها الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكان من أهم هذه التغيرات نقصان في إيرادات المشاريع خلال عام ٢٠٠٠، بسبب انخفاض إنجاز حافظة المشاريع بنسبة ٢٠ في المائة. ونجم ذلك عن إلغاء أو تأجيل ميزانيات المشاريع المعتمدة، في الأغلب الأعم من برنامج الأمم المتحدة

الإئمائي. وتبادلت اللجنة الآراء مع المدير التنفيذي بشأن هذه المسألة (انظر أيضا الوثيقة DP/2001/19، الفقرات ١٩-٢٢).

٣ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تحليل هذه التجربة تحليلا متأنيا بغية صقل الإجراءات والوسائل الراهنة التي يمكن من خلالها تسوية الأصول الثابتة للمكتب لتعكس ما يحدث من تقلبات، مثل تلك المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه، وذلك بسرعة أكبر مما هو ممكن في الوقت الراهن. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إعادة دراسة طبيعة وملامح عقود المكتب المتعلقة بالخدمات الشخصية. وينبغي للمكتب أيضا زيادة ما يبذله من جهود لدراسة هيكل حافظة أعماله التجارية بغية صقل المعايير التي وضعت في الاعتبار لتقييم مدى التزام الزبائن ومدى قدرة المكتب ذاته على الإنجاز. وإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي ضبط عملية إلغاء أو إرجاء ميزانيات المشاريع من خلال المشاورات مع جميع الأطراف المعنية وبطريقة يكون من شأنها تقليل العواقب المالية وأثرها على المكتب إلى الحد الأدنى.

٤ - وتُظهر الفقرة ٣٣ من التقرير (DP/2001/28) أن المدير التنفيذي "يساوره القلق أيضا من أن يواجه المكتب وضعاً مشابهاً للوضع الذي صادفه في عام ١٩٩٤، عندما كان للمداورات المطوّلة المتعلقة بتحديد مركزه في المستقبل أثر سلبي على عملياته، مما أدى إلى تخفيض مستويات حصوله على المشاريع وإنجازها". وقد تجلّى ذلك في معظم البيانات التي أتاحت في الآونة الأخيرة للجنة. وتشارك اللجنة المدير التنفيذي فيما يساوره من قلق، نظرا لأن المكتب هو مؤسسة فريدة من نوعها وحيوية تطبق نماذج إدارة الأعمال التجارية على إنجاز البرامج. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام قد طلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء استعراض لمكتب خدمات المشاريع ولكن التقرير لن يكون جاهزا وقت نظر المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/2001/28. وترى اللجنة أن على الأمين العام إبلاغ الدول الأعضاء على وجه السرعة بنتائج الاستعراض. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة أيضا إلى طلب المجلس التنفيذي، الوارد في الفقرة ٤ من المقرر ٢٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والموجه إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإئمائي والمدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بأن يقدم، في دورته السنوية لعام ٢٠٠١، تقريرا مفصلا عن التقدم المحرز بشأن جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٠ (تقرير فندي للتقييم).

الميزانية الإدارية المنقحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

٥ - تستند التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى الإنجازات والإيرادات والنفقات الفعلية لعام ٢٠٠٠ وإلى التوقعات لعام ٢٠٠١. ويُقدّر مجموع إنجاز المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمبلغ ١ ٠٨٧,١ مليون دولار (٤٧١,١ مليون دولار من

الإنجاز الفعلي للمشاريع عام ٢٠٠٠ و ٦١٦ مليون دولار كـمبلغ متوقع لعام ٢٠٠١). وتبلغ الإيرادات المنقحة المتوقعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ ١٠٥,٣ مليون دولار (٤٨,٥ مليون دولار من الإيرادات الفعلية عام ٢٠٠٠ و ٥٦,٨ مليون دولار من الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠١)، وتشمل ٨٤,٢ مليون دولار من تنفيذ المشاريع، و ١٤,٥ مليون دولار من الخدمات، و ٦,٦ مليون دولار من مصادر أخرى (انظر الوثيقة DP/2001/28، الفقرات ٨-١٣ والجدول ١). وفي مقابل ذلك هناك بالنسبة إلى فترة السنتين تقديرات منقحة لمجموع إنجاز المشاريع بمبلغ ١٨٠ مليون دولار (٥٩٠ مليون دولار سنويا) وإيرادات متوقعة بمبلغ ١٠٣,٢ مليون دولار (٥١,٦ مليون دولار سنويا) موضحة في DP/2000/37.

٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تشمل البيانات المقدمة مستقبلا، في الجدول ١، عمودا إضافيا يوضح الأرقام المستهدفة الأولية، التي ستيسر، في حالة إنجاز المشاريع على سبيل المثال، المقارنة مع الأرقام الفعلية والمتوقعة المبينة فيه.

٧ - وتبلغ الميزانية المنقحة لنفقات المكتب الإدارية عن فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ ١١٠,٦ مليون دولار (٥٥,٣ مليون دولار للنفقات الفعلية عام ٢٠٠٠ ومبلغ ٥٥,٣ مليون دولار متوقع لعام ٢٠٠١). وحسب المبين في الفقرة ١٤ من الوثيقة DP/2001/28 فإن التقديرات المنقحة تمثل زيادة قدرها ٤,٣ مليون دولار، أو نسبة ٤ في المائة، قياسا على الميزانية المعتمدة حاليا التي تبلغ ١٠٦,٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويرد في الجدول ٢ من الوثيقة التغييرات حسب عنصر الإنفاق.

٨ - ويتجلى أيضا في الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ المتعلقة بالنفقات الإدارية الفارق بين النفقات الإدارية المتكررة وغير المتكررة. ويوضح الجدول ١ وجود اعتماد قدره ١٠٧,٦ مليون دولار تحت بند النفقات الإدارية المتكررة ومبلغ ٣ مليون دولار تحت بند النفقات الإدارية غير المتكررة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ميزانية عام ٢٠٠٠ خصصت اعتمادا قدره ٣.١ مليون دولار تحت بند النفقات غير المتكررة، سُجلت في مقابلها نفقات بلغت ٣ مليون دولار. وحسب المبين في الفقرة ١٤ من التقرير، لم يدرج اعتماد آخر وليس من المتوخى إجراء مزيد من التنقيح في هذا الصدد.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من الفقرات ١٥-١٧ والجدول ٣ أن المدير التنفيذي يقترح إنشاء ٤٥ وظيفة إضافية من الرتبة ف-٥ وما دونها، في مقابل ٣٢ وظيفة سيحري إلغاؤها، بما يزيد عدد الوظائف الثابتة من ٤١٩ وظيفة إلى ٤٣٢ وظيفة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتوصي اللجنة بقبول الاقتراح.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه نظرا إلى التغييرات المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه، اتخذت عدة تدابير خلال فترة السنتين بقصد موازنة الميزانية. وشملت هذه التدابير إرجاء الاستثمارات، خاصة تلك المتصلة بالمعدات، واستعراض الملاك، وإعادة توزيع الموظفين، وتحسين عمليات التوظيف وإعادة التصنيف الجديدة. وإضافة إلى ذلك، لن يجري إنشاء المكاتب أو تنفيذ الوحدات خارج المقر إلا في حالة إمكانية تحقيق وفورات. وعلاوة على ذلك، وبدلا من إصدار ميزانية لكل وحدة على حدة، كنهج يرمي إلى التحفيز لن يفرج عن الموارد من أي مجمّع للموارد إلا في حالة تحقق إيرادات إضافية. وتشيد اللجنة بالمكتب نظرا إلى ما اتخذته من مبادرات.

الميزانية الإدارية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١١ - يبين الجدول ١ من تقرير الميزانية، أن من المتوقع أن يبلغ مجموع إنجاز المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغ ٢٦٤ ١ مليون دولار (٦٣٢ مليون دولار سنويا). ويشكل هذا المبلغ، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٤ من التقرير، زيادة بمبلغ ١٧٦,٩ مليون دولار أو بنسبة ١٦,٦ في المائة، عن توقعات الإنجاز المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتبلغ توقعات الإيرادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغ ١١٦,٢ مليون دولار (٥٨,١ مليون دولار سنويا) وتتكون من ٩٧,٣ مليون دولار من إنجاز المشاريع، و ١٦ مليون دولار من الخدمات و ٢,٨ مليون دولار من الموارد الأخرى.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن وكالات الأمم المتحدة احتفظت بأكثر نصيب من حافظة المشاريع (٤٧ في المائة)، تليها اتفاقات خدمات الإدارة (٢٠ في المائة)، والموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠ في المائة) والصناديق الاستثمارية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٣ في المائة).

١٣ - بيد أنه نتيجة لعملية إعادة التنظيم التي شرع فيها في نهاية عام ٢٠٠٠، التي تركز على إعادة توجه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حول حسابات الزبائن، فإن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يشير، في الفقرة ٣٢ من التقرير، إلى أن من المرجح أن تحدث تغييرات في هياكل المكتب ومواقع عملياته والتكنولوجيا المستخدمة وطريقة سير عمله وأنه لا يزال يجري العمل على وضع التفاصيل الدقيقة لهذه التغييرات، بما في ذلك تقييم الأثر المالي لهذه العملية. وفي ضوء ذلك، يشار إلى أن المكتب، عند الانتهاء من هذه العملية، "سيوجه انتباه المجلس التنفيذي إلى تفاصيل الترتيبات الجديدة ويقدم، إذا اقتضى الأمر ذلك، ميزانية تكميلية، بما في ذلك ما يتصل بالاستخدام المحتمل للاحتياطي التشغيلي فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة بالموظفين والناشئة عن التغييرات التنظيمية".

١٤ - وتم إبلاغ اللجنة الاستشارية بأنه سيتم تنفيذ عملية إعادة التنظيم تدريجياً، بدءاً من مطلع عام ٢٠٠٢. وتم إبلاغ اللجنة كذلك بأن هذا الاستعراض لن يشمل موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنتدبين. مهمة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتحت اللجنة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التعجيل باستعراض مسألة المركز المقبل لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يعملون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمسؤوليات التي يتحملها كل من البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع. وينبغي إبقاء المجلس التنفيذي على علم بنتائج هذا الاستعراض، الذي سيجري في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

١٥ - ومن المتوقع أن تبلغ النفقات الإدارية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغ ١١٣ مليون دولار (٥٦,٥ مليون دولار لكل سنة). وتتصل الزيادة البالغة ٥,٤ مليون دولار عن النفقات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالزيادة المتوقعة في تكاليف الموظفين لتغطية المرتبات والعلاوات العادية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٥ من التقرير.

١٦ - وسوف تستعمل الزيادة المتوقعة البالغة ٣,٢ مليون دولار في الإيرادات عن النفقات المتوقعة المتصلة بالميزانية الإدارية لإعادة ملء الاحتياطي التشغيلي. ويتوقع تحويل مبلغ ١,٦ مليون دولار لكل سنة من فترة السنتين إلى الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مما يرفع مستوى الاحتياطي التشغيلي المتوفر من ١٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ إلى ١٥,٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ (انظر أيضاً الفقرتين ١٨ و ٢٠ أدناه).

١٧ - وتطلب اللجنة الاستشارية إلى المدير التنفيذي أن يقدم، في سياق التقديرات القادمة، آراءه بشأن استصواب ومزايا تقديم التقديرات في المستقبل كل سنتين، أو العكس.

استعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي

١٨ - بموجب مقرر المجلس التنفيذي ١٦/٩٩، يتضمن تقرير المدير التنفيذي استعراضاً لمستوى الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتم إنشاء الاحتياطي التشغيلي، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٨، من أجل تغطية العجز في الإيرادات والتدفقات النقدية غير المنتظمة، والالتزامات المهنية أو التعاقدية المرتبطة بالخدمات التي يقدمها المكتب والالتزامات المرتبطة بعقود موظفي المكتب الممولة من حساب المكتب. ويبلغ الهدف المحدد حالياً بالنسبة لمستوى تمويل الاحتياطي التشغيلي ٤ في المائة من النفقات المشتركة للميزانية الإدارية وميزانية المشاريع للسنة السابقة. ويرد في الجدول ١ العمليات المتعلقة بالاحتياطي التشغيلي من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بما في ذلك التوقعات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ويرد موجز لهذه العمليات في الفقرة ٤٠ من التقرير.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، عقب الاستعراض الذي أجرته مؤخرا شركة خارجية للخدمات الاستشارية المالية (KPMG)، أنه تم تحديد مسألتين تستحقان النظر (الفقرة ٤١ من DP/20001/28). وتمثل المسألة الأولى في المستوى الملائم للتمويل بالنسبة للاستحقاقات الطبية واستحقاقات طب الأسنان التي يستفيد منها الموظفون المتقاعدون، التي لم ينظر فيها في التعريف أو الحساب الأصلي للاحتياطي. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة مع الارتياح أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعمل حاليا مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقرير مستوى هذه الالتزامات. كما تلاحظ اللجنة، بانتظار النتيجة وتقرير الأثر المتعلق بمستوى التمويل اللازم للاحتياطي التشغيلي، أن المدير التنفيذي يقترح تمويل هذا النوع من الالتزامات المتصلة بموظفي المكتب، من حساب المكتب وحسابات المشاريع على السواء: أي أن هذا سيتم من الاحتياطي الموجود، مما يتطلب إجراء تعديل للقاعدة المالية ٣-٨ (أ) '٤' من النظام المالي للمكتب، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٢ من التقرير. وتوصي اللجنة بقبول هذا الاقتراح.

٢٠ - وتتصل المسألة الثانية بالتقلبات في مستوى الاحتياطي التشغيلي التي تعزى إلى احتساب المعادلة على أساس سنة واحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح الناجم عن استعراض هذه المسألة، يتمثل في استبدال المعادلة الحالية واحتياجات التمويل بحساب مستوى الاحتياطي بالاستناد إلى متوسط النفقات المتعلقة بالميزانية الإدارية وميزانية المشاريع لمدة ثلاث سنوات بدلا من ذلك. ولذلك، فإن الاقتراح الجديد، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٤ من التقرير، يتمثل في تحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي بنسبة ٤ في المائة من متوسط نفقات إنجاز المشاريع والنفقات الإدارية للسنوات ١٩٩٨، و ١٩٩٩، و ٢٠٠٠، أو مبلغ ٥٦٧,٧ مليون دولار، وبهذه النسبة، ستحدد احتياجات الاحتياطي التشغيلي الجديدة بمبلغ ٢٣,١ مليون دولار بدلا من ٢١,١ مليون دولار بموجب المعادلة الحالية. وتلاحظ اللجنة، على النحو المشار إليه في التقرير، أنه في حين أن الفرق ليس كبيرا، فإن الاقتراح الجديد سيوفر مستوى للاحتياطي التشغيلي يتسم بدرجة أكبر من الاستقرار ويكون أقل عرضة للتقلبات مما سيؤدي إلى تحقيق الأثر التحوطي للاحتياطي بصورة فعالة ولن يتطلب إجراء تعديل للصيغة الحالية للقاعدة المالية ٣-٨. وتوافق اللجنة على هذا الاقتراح.

٢١ - ومع مراعاة التعليقات والملاحظات التي أبدت أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن يوافق المجلس التنفيذي على الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٤٦ من تقرير المدير التنفيذي (DP/2001/28).